



منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤتمر الدول الأطراف

C-15/NAT.18
30 November 2010
ARABIC and ENGLISH only

الدورة الخامسة عشرة
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

جمهورية العراق

البيان الذي أدلى به سعادة السفير محمد عبد الله الحميميدي
رئيس دائرة المنظمات والتعاون الدولي في وزارة الخارجية
أمام مؤتمر الدول الأطراف في دورته الخامسة عشرة
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
لاهاي، مملكة هولندا

السيد الرئيس،

سعادة المدير العام للمنظمة،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة الحضور،

نود أن نتقدم إليكم السيد الرئيس وإلى السادة نوابكم، بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإننا على ثقة أن خبرتكم الدبلوماسية ودرابلكم ستؤديان إلى نجاح أعمال المؤتمر. وأغتنم هذه المناسبة لأشكر السفير فيدوتس فيربا من ليتوانيا، لما قام به من جهد خلال فترة ولايته السابقة، متمنياً له كل التوفيق في حياته العملية القادمة. وفي الوقت نفسه نتقدم بالترحيب للسفير أحمد أزومجو، المدير العام للمنظمة لمشاركته في أعمال المؤتمر لأول مرة.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن وفد بلادي يؤيد بيان مجموعة حركة عدم الانحياز والصين.



السيد الرئيس،

لقد التزمت حكومة العراق منذ سقوط النظام السابق باتخاذ عدد من الخطوات والإجراءات الدولية لمنع الانتشار ونزع السلاح والتخلص من مخلفات البرامج السابقة في هذا المجال، وذلك بموجب المادة ٩(هـ) من الدستور العراقي التي تنص على أن "تحتزم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع الانتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وبمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة اتصال". ومن هذا المنطلق، فإن حكومة العراق تدعم النظام الدولي لمنع الانتشار وهي ملتزمة بمعاهدات نزع السلاح والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، وإن حكومة العراق تؤيد جميع الجهود والمبادرات العالمية لمحاربة الإرهاب النووي والكيميائي والبيولوجي ومنع وصول هذه المواد إلى أيدي الإرهابيين.

سيدي الرئيس،

لقد انضم العراق إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٩، وقدم إعلانه الأولي فيما يخص متبقيات البرنامج الكيميائي السابق الموجودة في المخزين ١٣ و٤١ اللذين أغلقتهما لجنة الأمم المتحدة السابقة الأنسكوم منذ عام ١٩٩٤. وقد باشر الخبراء العراقيون إجراء مناقشات ومشاورات مع الأمانة الفنية للمنظمة. وبناء على ذلك شكلت الحكومة العراقية لجنة وطنية للدراسة والتقييم ولوضع خطة لتدمير هذه المتبقيات. وبشرت هذه اللجنة أعمالها في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ وأنهت في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، وقد وافقت الحكومة العراقية مؤخراً على توصيات اللجنة وتم تشكيل لجنة استشارية من الوزارات العراقية ذات العلاقة لتتولى متابعة وتنفيذ تصفية مخازن منشأة المثنى الملغاة وإصدار الخطط الخاصة بعمليات التصفية بالتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من حرص حكومة العراق على بناء الثقة واتباع نهج الشفافية مع المجتمع الدولي، ووجهت دعوة لفريق فني من الأمانة الفنية للمنظمة، ولأكثر من مرة، لزيارة العراق للقاء المسؤولين والخبراء العراقيين المعنيين بزيارة المواقع الخاضعة للإعلان، ولازلنا بانتظار تلبية هذه الدعوة. كما اتخذت حكومة العراق العديد من الخطوات في المجالات المختلفة المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار، تصب في جهوده الرامية إلى بناء الثقة مع المجتمع الدولي. وكانت أخيرتها الانضمام إلى مدونة لاهاي لحظر انتشار الصواريخ الباليستية. كما اعتمد العراق عدداً من إجراءات الرقابة على استيراد المواد المزدوجة الاستخدام وذلك في إطار تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس

الأمن ذات الصلة بنزع السلاح. وقد تم وضع مخطط لنظام الاستيراد والتصدير بالاشتراك بين وزارة التجارة والعلوم والتكنولوجيا والهيئة العامة للجمارك.

السيد الرئيس،

إن حكومة بلادي تود أن تغتتم هذه المناسبة لتعبر عن شكرها للمجلس التنفيذي وللدول الأطراف في الاتفاقية والمدير العام للمنظمة لاستجابتهم لشواغل العراق بشأن مأساة مدينة حلبجة، باعتماد المجلس التنفيذي في دورته الثانية والستين دعوة المدير العام إلى أن يوجه سنوياً باسم المنظمة في ١٦ آذار/مارس بياناً إلى سلطات وسكان مدينة حلبجة في العراق، استذكارا للهجمات التي شُنّت على تلك المدينة بالأسلحة الكيميائية وإعراباً عن التعاطف مع ضحايا تلك الهجمات.

وختاماً، نود أن نؤكد استعداد حكومة بلادي للتعاون مع الأمانة الفنية وجميع الدول الأعضاء في المنظمة، من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة، وبأفضل طريقة ممكنة وعلى أساس الحوار والتعاون والرغبة المشتركة في التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

أرجو أن يُعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق دورة المؤتمر هذه.

وشكراً.

--- 0 ---